المقدمة المنهجية

أولا: توطئة:

يعرف المركز المصرى الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات الملكية الفكرية بأنها كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنسانى، فهى الأفكار التى تتحول أو تتجسد فى أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل فى الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات، مثل: الكتب والاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة.

وتقسم الملكية الفكرية إلى (أ) الملكية الصناعية، وتشمل: براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (ب) المصنفات الأدبية مثل الكتب والروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والأفلام والمصنفات الموسيقية والفنية مثل الرسومات واللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات وتصاميم الهندسة المعمارية.

وهناك نوع آخر من الملكية الفكرية، ويعرف بالملكية الرقمية، والتى تشمل حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، أى إن كل مصنف ابداعى ينتمى إلى بيئة المعلومات يعد مصنفاً رقمياً وهذا لا يؤثر على انتماء المصنف إلى فرع أو آخر من فروع الملكية.

وقد تعرضت قوانين الملكية الفكرية فى الفترة الأخيرة لامتدادات وتوسعات عامة أى الامتدادات لمجالات موضوعية، مثل: قواعد البيانات وزيادة مصطلحات الحماية فضلا عن التوسع فى تعريف مصطلح المؤلف ليشمل الجمعيات والشركات، باعتبارها أجهزة ابتكار شرعية ومالكة للأعمال (wikipedia free encyclopedia).

كما تعرضت الملكية الفكرية لنقد شديد موجود بالإنتاج الفكرى – خصوصاً الأجنبى – تحت عناوين مختلفة منها مناهضة أو معارضة حقوق الملكية الفكرية

opposition أو ضد حق التأليف anti_copy right أو نقد الملكية الفكرية criticism ويشمل النقد هذا جوانب متعددة من بينها المصطلح نفسه؛ إذ يعتبره البعض يعكس الحماية الفكرية أو الاحتكار الفكرى أو حتى الحيازة للنسخ نفسها أو حيازة المعلومات المحتواه فى هذه النسخ، وإن هذه الملكية تختلف جذرياً عن الملكية المادية (كالأرض أو المال)، نظراً لأنه ليس هناك ندرة لفكرة أو معلومة محددة، فمتى ظهرت الفكرة أو المعلومة يمكن للآخرين استخدامها أو نسخها اللامحدود، دون أن يؤدى ذلك إلى إنقاص أو محو الأصل، وهناك نقد للمحتوى الفكرى للملكية الفكرية؛ إذ يجمع بين حقوق التأليف والتى تركز على الشكل المعرفى، فبراءات الاختراع تركز على الفكرة والعلامات التجارية لا تحتوى على أفكار.

كما أن هناك نقدًا يتناول الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية ستفصلها هذه الدراسة، وهناك نقد لمنظمة الملكية الفكرية نفسها (Wipo) على أساس أنها يجب أن تركز على احتياجات الدول النامية، وأن ترى الملكية الفكرية كإحدى الأدوات العديدة للتنمية، ولكنها ليست هدفاً فى ذاتها وأخيراً يتركز النقد فى ضرورة عدم ربط الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية (WTO).

(http://www.cptech.org/ip/wipo/genevadeclaration.htm)

ثانيا: أهمية الدراسة ومبرراتها:

تتناول الدراسات العربية للإنتاج الفكرى محالات الملكية الفكرية بصفة عامة كحق التأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تناولت **المجلة العربية للثقافة**، والتى تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فى عددها الرابع والأربعين (مارس ٢٠٠٣) تركيزاً على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة فى عدة دول عربية (عددها ١٢ دولة عربية)، وتقوم المنظمة فى السنوات الأخيرة بإعادة النظر فى الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف، كما تقوم معظم الدول العربية بتحديث القوانين الوطنية، ففى مصر مثلاً صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ لحماية الملكية الفكرية (غير وارد فى المرجع السابق للمجلة العربية للثقافة)، وفى السعودية صدر النظام الجديد لحماية حقوق المؤلف فى الملكية بتاريخ ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وفى الأردن صدر قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لعام ١٩٩٢، ولكنه عُدّل عدة مرات، ربما آخرها قانون معدل رقم (٩) للعام ٢٠٠٥.

ومع ذلك فيلاحظ أن الدراسات العربية للإنتاج الفكرى لم تتناول الوجه الآخر، الخاص ببعض الاعتراضات على الملكية الفكرية، إلا فى عدد قليل نسبياً من الدراسات والبحوث، فقد عقدت ندوة بمركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان عام ٢٠٠١ تحت عنوان: مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى، إلى جانب بعض الدراسات التى سيتناولها الباحث ببعض التفصيل، ومن بينها كتاب أحمد بدر (٢٠١٠) عن حقوق الملكية الفكرية؛ حيث خصص الكتاب فصلاً كاملاً بعنوان نقد الملكية الفكرية وقوانين حق التأليف: أضواء على أعمال بعض الجماعات والباحثين من دول مختلفة".

أى إن العصر الرقمى المعاصر قد شهد بطريقة متزايدة الاهتمام والتركيز على حماية حق المؤلف أو الملكية الفكرية على حساب الاستخدام العادل للإنتاج الفكرى، وهو الاستثناء اللازم لنمو البحث العلمى والابتكار فى المجتمع؛ أى إن الباحث يرى – مع آخرين – أن حماية حق المؤلف يعتبر أمراً ضرورياً فهو تعويض مناسب لأعمال المؤلف، وفى الوقت نفسه، فحق التأليف يقدم للمجتمع مزايا فى إمكانية إفادة المواطنين من هذه الأعمال؛ طبقاً لما يسمى بالاستخدام العادل أو ما يرادفه التعامل العادل fair use or fair dealing.

لقد كثرت الادعاءات الأمريكية على وجه الخصوص بانتهاكات حق التأليف وصدر فى أمريكا عام ١٩٩٨ قانون (DMCA)؛ أى قانون حق التأليف الرقمى للألفية الثالثة، كرد فعل لهذه الادعاءات السابقة، وقد لقى هذا القانون والقوانين المرتبطة به سخطاً كبيراً، ليس من جانب الأمريكيين وحدهم؛ لأنه يضيق على المستفيدين من حق التأليف، الأمر الذى دعا إلى التوجه إلى التراخيص القانونية وأهمها "العموميات الخلاقة Creative commons، ومن هنا فتناقش هذه الرسالة بشئ من التفصيل مدى ملاءمة هذه الاتجاهات لحماية حق التأليف كإجراءات بديلة أو مكملة لقوانين حق التأليف السائدة حالياً.

أى إن مبررات هذه الدراسة تكمن فى قلة الدراسات العربية المتصلة بهذه الاتجاهات الجديدة الخاصة بالتراخيص القانونية، ومدى ملاءمتها لحماية حق التأليف، وأهمية التعريف بها فى المنطقة العربية.

ثالثا: بعض التعريفات والمفاهيم:

٣/١ – الاستخدام العادل Fair Use:

يطلق عليه فى بعض البلاد التعامل العادل fair dealing، ويعتبر الاستخدام العادل استثناءً داخل حق التأليف حيث يسمح باستخدام المواد الخاضعة لحق التأليف، دون الحصول على إذن، على اعتبار أن الاستخدام العادل أو نسبة هذا الاستخدام يختلف من بلد إلى آخر، ولكنها عادة عشر العمل.

كما أن تحديد حق الاستخدام العادل يعتمد على عوامل أربعة وهى (الغرض / طبيعة العمل الحاصل على حق التأليف / كمية النسخ / التأثير (أى إنه لا يمنح لغرض تجارى)،(أحمد أنور بدر ٢٠١٠).

٢/٣ – العموميات الخلاقة Creative Commons:

ويترجمها البعض إلى المشاع الابداعى والمقصود بها هو رخصة "مصدر مفتوح" تم تصميمها لتصف عائلة من الرخص التى تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد، وهناك أمثلة أخرى لرخص المصدر المفتوح وإن كانت تتباين فى شروطها ومنها رخصة جو Gua للوثائق الحرة، والتى يستخدمها موقع الويكيبيديا وأيضا (gua free documents license) ترخيص الفنون الحرة.

وتبنى الرخص على مبدأ "جميع الحقوق المحفوظة" التقليدى لحقوق المؤلف لاستخدامها عبر مدى واسع، قد يتضمن مبدأ "بعض الحقوق المحفوظة" حتى الإهداء إلى النطاق العام public domain.

٣/٣ – إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management (D.R.M):

تحاول تكنولوجيا إدارة الحقوق الرقمية التحكم فى استخدام الميديا الرقمية عن طريق منع الإتاحة أو النسخ أو التحويل لأشكال أخرى Other formats بواسطة المستفيد النهائى، وهناك مؤيدون لنظام إدارة الحقوق الرقمية؛ نظراً لأنه مطلوب للحاصلين على حق التأليف لمنع أى نسخ غير مصرح بها لعملهم، للاحتفاظ

بشخصيتهم الفنية أو لضمان استمرار الدخل من وراء أعمالهم، ويذهب بعض المعارضين إلى أن مصطلح حقوق rights مصطلح مضلل لا يعكس حقيقة النظام، واقترحوا تغييره إلى القيود restrictions؛ أى إن الاسم يتحول إلى digital restrictions management، وهناك أيضاً المناهضون لهذا النظام والذى يعتبرونه ضد الممارسات غير التنافسية.

(http://www.wikipedia.org/wiki/digital-rights-managment)

رابعا: أهداف الدراسة:

١- التعرف على أساسيات حقوق الملكية ومنظمة اليوايبوا ونماذج لتحديث التشريعات الوطنية فى كل من مصر والسعودية.

٢- التعرف على بعض مفاهيم الملكية الفكرية ونقدها وتطبيقاتها، والتى أدت إلى زيادة ثروة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية (مع دراسة عن صناعة الدواء فى مصر).

٣- التعرف على مبررات مناهضة حق التأليف خصوصًا من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والثقافية.

٤- التعرف على مبررات استخدام العموميات الخلاقة كرخص لحق التأليف، ومدى ملاءمتها لحماية حقوق الملكية الفكرية فى العصر الرقمى.

٥- التعرف على مبررات كل من الحرية والرقابة فى دراسات المكتبات والمعلومات والإعلام وفى المصنفات الرقمية.

٦- التعريف بأخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات وتطورها التاريخى.

خامسا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتركز هذه المشكلة فى محاولات التعرف على الإطار العام لحقوق الملكية الفكرية وجوانب نقدها بما في ذلك حق التأليف وعلى الأساليب، التى يمكن أن تحقق

التوازن بين حق المبدعين فيما أبدعوا وحق المجتمع والأفراد في تنمية قدراتهم الإبداعية والثقافية والعلمية، ويمكن بلورة هذه المشكلة فى التساؤلات التالية:

١- ما أساسيات حقوق الملكية الفكرية ومنظمة الوايبو، ونماذج لتحديث هذه الحقوق.

٢- ما أهم اتجاهات المعارضة فى نقد حقوق الملكية الفكرية والتى عبر عنها بعض الخبراء على المستوى العالمى وفى مصر؛ خصوصاً بالنسبة لصناعة الدواء.

٣- ما أهمية حق التأليف والاستخدام العادل لهذا الحق، وما عوامل صلاحياته وتطبيقاته، وما مبررات مناهضة حق التأليف من النواحى التكنولوجية والاقتصادية.

٤- ما القوانين الصادرة الجديدة التى يراها بعض الباحثين بمثابة إلغاء هذا الحق المتعارف عليه من قبل.

٥- هل يمكن للعموميات الخلاقة والتراخيص التى تقترحها، أن تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التوازن بين حقوق المبدعين وحقوق المجتمع فى الإفادة من إنتاج المبدعين.

٦- ما تأثير التكنولوجيا المتقدمة على حق التأليف وعلى الرقابة في العصر الرقمى.

سادسا: منهج الدراسة وأدواتها:

يستخدم الباحثي المنهج الوصفى التحليلى لاستقراء الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى فى موضوع مناهضة حقوق الملكية الفكرية ونقد حق التأليف.

سابعا : حدود الدراسة وإجراءاتها

تركز الحدود الموضوعية على جوانب ومبررات مناهضة ونقد الملكية الفكرية؛ خصوصاً حق التأليف فى المصادر العربية والانجليزية، أما الحدود النوعية والمكانية فتركز على النقد التكنولوجى والاقتصادى والقانونى والثقافى، ومدى تقبل المؤلفين فى مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة الإسكندرية لرخص العموميات الخلاقة، وذلك كله فى العصر الرقمى وبالذات الإنتاج الفكرى، خلال القرن الحادى والعشرين.

obeikandl.com

أما بالنسبة لإجراءات الدراسة فسوف تتناول فى البداية دراسة واستيعاب الإنتاج الفكرى العربى والإنجليزى فى موضوع البحث وتحليله ونقده، بناء على الذين أسهموا فى هذا النقد، ثم إعداد الاستبيان وتحكيمه المرسل لكل من مكتبة الإسكندرية ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ثامنا : الدراسات السابقة أو ذات العلاقة :

يركز الباحث، فى هذا الجزء من الدراسة، على الدراسات التى لها علاقة بنقد حقوق الملكية الفكرية أو المطالبة بتعديل الاتفاقيات المتصلة؛ من أجل الوصول إلى التوازن بين حماية حق التأليف للمبدعين وحق المجتمع والمواطن فى المعلومات والمعرفة والإبداع وذلك كما يلى:

الدراسات العربية المؤلفة والمترجمة :

١- **مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى. تحرير أ.د. مصطفى عز العرب، أ. د. محمد رؤوف حامد وياسر محمد جاد الله. حلوان: مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان فى (ابريل ٢٠٠١)، نشر مركز البحوث.**

ويضم هذا الكتاب البحوث التى قدمت فى الندوة التى عقدت بجامعة حلوان (مركز بحوث دراسات التجارة الخارجية) واشتراك منظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية (WIPO) حيث شارك عدد (٣٥) أستاذ ومستشار وخبير فى مجالات الملكية الفكرية من تخصصات متعددة كالتجارة والقانون والطب ببحوثهم، وقد شارك فى الندوة بعض وزراء الصحة والصناعة والتنمية التكنولوجية والاستثمار وخبراء الصناعات الدوائية والزراعة والهندسة الوراثية والإبداعات الفنية والأدبية، وقد ركزت هذه الصفوة من الخبراء على بعض اتجاهات المعارضة على المستوى الدولى لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وستتناول هذه الدراسة للباحث بشىء من التفصيل إثر تطبيقات الاتفاقية على صناعة الدواء فى مصر كنموذج.

obeikandl.com

هذا وقد أصدرت دار المريخ للنشر كتبا عديدة عن الملكية الفكرية تم تعريبها من أصولها الانجليزية ولعل أقرب الدراسات التى تقترب من دراستنا الكتابين التاليين.

٢- **اتفاقات منظمة التجارة العالمية: المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة (٢٠٠٥)** تأليف حيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، ومراجعة السيد أحمد عبد الخالق (خصوصا الفصل التاسع وهو ملخص).

٣- **حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب (٢٠٠٥) تأليف قائدانا شيفا، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، ومراجعة أحمد بديع بليح** (خصوصا الفصلين الرابع عن القرصنة الحيوية والسابع عن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التريس).

٤- **فى دراسة لأحمد بدر عام ١٩٩٨م بعنوان "مجتمع المعلومات الكونى ومشكلات الخصوصية، امن المعلومات وحق التأليف"** هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق المؤلف فى عصر تكنولوجيا المعلومات وأن قوانين حقوق النشر والتأليف القديمة لم تغطى أو تتوافق مع التقنيات الحديثة وبالتالى أكدت الدراسة صعوبة تطبيقها فى العصر الرقمى وبخاصة حقوق المؤلف فى قواعد البيانات والتطورات والتعديلات التى حدثت فى قوانين حقوق التأليف، كما ذكرت الدراسة بعض الآراء حول القضايا الخاصة بحق المؤلف فى الدوريات الإلكترونية على الإنترنت، وكذلك حق المؤلف فى توصيل الوثائق الكترونيًا.

٥- **أما دراسة عبد الرازق يونس عام ٢٠٠٠م بعنوان "أمن المعلومات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية"** هدفت لتعرف حقوق المؤلف على شبكة الإنترنت وعدم معرفة أن المعلومات الموجودة عليها تتمتع بحق التأليف أم لا؟ وقد تعرض الباحث للنشر الإلكترونى وحقوق المؤلف، وذكر مؤسسات خدمات المعلومات وأهمية حفظ حقوق المؤلف فى خدمات تلك المؤسسات. وقد أشار الباحث إلى الفوضى ونقص التنظيم على الإنترنت، وأن قانون حقوق التأليف يتناسب مع الأعمال التقليدية كالكتب والمواد المطبوعة والأفلام وما شابهها، كما ذكر الباحث بأن هذا القانون النسبة للأعمال الرقمية فى الحاسبات والشبكات غير كاف.

كما أشارت الدراسة إلى أن سهولة نسخ وتبادل المعلومات على الإنترنت قد ساعد كثيرا فى انتهاك حقوق المؤلفين، ومن ناحية أخرى ذكر المؤلف المكتبات الرقمية وحقوق التأليف، وما يتم من انتهاك حقوق المؤلف فى كثير من الاستخدامات على الإنترنت، وهذا ما جعل الباحث يؤكد أهمية إجراء التغييرات الضرورية فى قانون حق المؤلف وحفظ حقوقه فى العصر الرقمى.

٦- عواطف على المكاوى (نوفمبر ٢٠٠٦) أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على قوانين حق التأليف وحق الإفادة: دراسة مقارنة للتشريعات المصرية والأجنبية – كلية الآداب، جامعة المنوفية، مركز الخدمة للاستشارات البحثية (شعبة النشر والخدمات المعلوماتية).

مع ظهور الأدوات غير التقليدية لنشر المعلومات خصوصاً على الإنترنت، برزت مشكلات عديدة من بينها صعوبة حماية حق المؤلفين، بل ذهب البعض إلى أن حق التأليف قد مات، وعلى الجانب الآخر والذى دعمته الشركات المتعددة الجنسيات ظهر فى أمريكا قانون حماية حق المؤلف فى الألفية الرقمية (DMCA) عام ١٩٩٨، والذى يراه بعض الباحثين قانوناً صارماً ينال حتى من حق الإفادة العادل fair use. كما قامت الباحثة بمقارنة بعض التشريعات المصرية بالأجنبية واستخدمت المقابلة والاستبيان فى الدراسة.

٧- فاتن سعيد بامفلح (٢٠٠٨) المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ. الرياض: كتاب قامت بنشره مكتبة الملك فهد الوطنية.

لقد أشارت الباحثة، فى الفصل الخامس، إلى قوانين حماية حقوق المؤلف فى العصر الرقمى، وأن القوانين التى صدرت فى ظل المصادر التقليدية لم تعد تصلح مع متطلبات هذا العصر الرقمى، ثم أشارت إلى قانون حق المؤلف فى الألفية الرقمية (DMCA) الصادر عام ١٩٩٨ فى أمريكا، ومن الجوانب المهمة التى أشارت إليها، الجانب الذى يحظر القيام بأى أعمال أو استخدام أى تقنيات من شأنها إبطال مفعول التقنيات المتبعة لحماية النظام بما فى ذلك التشفير أو كلمات المرور، كما يمنع أيضاً العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق المؤلف بإزالتها أو تغييرها، كما أشارت لموضوع التراخيص لاستخدام المواد على

الإنترنت وما ينبغى اتخاذه من إجراءات لحماية حق المؤلف من الانتهاك، كما تطرقت باختصار إلى إدارة الحقوق الرقمية digital rights management (DRM)، وهى تقنيات تستخدم للحفاظ على حقوق المؤلفين فى العصر الرقمى.

٨- **أحمد أنور بدر (٢٠١٠) حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات فى العصر الرقمى بين القبول والرفض** (محاضرات ألقيت على طلاب قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية).

وقد أشار فى دراساته إلى أن الملكية الفكرية تنقسم إلى قسمين هما: الملكية الصناعية وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها، كما تشمل لمصنفات الأدبية مثل الروايات والمسرحيات والأفلام والمصنفات الموسيقية والفنية وغيرها، وأكد منذ البداية أن إنشاء معاهدة تريبس التى تجمع بين التجارة والملكية الفكرية كانت بضغط كبير من الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، كما صدرت فى أمريكا قوانين صارمة تحرم النسخ، بل وتجعل القواعد الدولية المتبعة فى الاستخدام العادل فى مهب الريح، كما احتوى الكتاب على فصل عن نقد الملكية الفكرية وقوانين حق التأليف، وأضواء على أعمال بعض الجامعات والباحثين ثم التعامل العادل أو الاستخدام العادل فى دول مختلفة ورقابة الإنترنت وتحليل لبعض الكتب، ثم استعراض لبعض البحوث التى القيت فى المؤتمر السنوى للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (اعلم: المغرب ٢٠١٠) تحت عنوان "نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية" وتشير الباحث إلى اثنين منها فيما يلى.

٩- **فى دراسة لفهد ناصر العبود عام ٢٠٠٥م بعنوان "حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت"** هدفت لتعرف دور المكتبات فى حماية حقوق التأليف فى عصر الإنترنت. هذا إلى جانب توضيح المخالفات التى ترتكب على الإنترنت ضد حقوق المؤلف، فضلاً عن التعريف بالتطورات الجديدة والمتلاحقة فى مجال حقوق النشر والتأليف على الإنترنت مشيرا إلى أن حق المؤلف من الحقوق الأساسية المكفولة له بقوة النظام، وأنها ضرورية لاستمرار الإبداع؛ لما توفره من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم أو مكافأتهم ماليّاً أو أدبيّاً، وبالتالى ضمان هذه الحقوق دون الخوف من استنساخها أو قرصنتها دون تصريح.

١٠- **وفى دراسة لحسام عبد القادر عام ٢٠٠٧ م بعنوان "الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدنى فى الحفاظ عليها"** وهى ورقة بحثية قدمت فى المؤتمر العربى الأول للثقافة الرقمية فى طرابلس، مارس ٢٠٠٧ ، هدفت لتعرف حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت فى ظل ثورة هائلة فى النشر الإلكترونى على مستوى العالم، وقد بدأت هذه الثورة دون أى ضوابط أو مراعاة لقوانين، وهى فى حاجة إلى من ينظمها ويقننها؛ خاصة فى ظل نظام دولى جديد يعتمد على التطور والسيطرة والسلطة، ويجب فى ظل هذا النظام أن يكون للمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية دورا كبير فى إدارة هذا التنظيم، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من خلال آليات محددة، تعرض على كل الحكومات العربية لمحاولة سنها فى قوانين يتفق عليها من أجل المصلحة العامة.

١١- **إيمانويل جيفارا – ألف كتابا بعنوان ترخيص الموارد الرقمية:**

كيفية تفادى العثرات القانونية

Licencing Digital Resources: How to avoid the legal pitfall (2001)

وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته بتصريح من المكتب الأوربى لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA) ترجمة مكتبة الاسكندرية تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوى وصدر الكتاب عام (٢٠٠٩)، مكتبة الأسكندرية، حقوق الطبع محفوظة (وأشارت المكتب إلى استغلال غير التجارى للاستخدام الشخصى والمنفعه العامة)، ويمثل الدليل بين أيدينا أحد إصدارات المكتب الأوروبى لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA) ويهدف إى الشرح التفصيلى لنصوص الترخيص، التى بموجبها يمكن النفاذ للمحتوى فى البيئة الرقمية محذرا الوقوع فى العثرات لتوقيع مثل هذه الرخص. واشتملت المحتويات ما يلي المقدمة / حقوق المؤلف فى مقابل الترخيص. إطار الرخصة / شرح البنود / البنود التى ننصح بتفاديها / بنود لابد من مراجعتها وتوخى الحرص فيها / المراجع ومراجع إضافية.

١٢-تريزا هاكت Teresa والمؤلف بعنوان كتيب منظمة إيفل عن حقوق المؤلف والقضايا المتعلقة بالمكتبات.

Hand book on Copyright and Related Issues for libraries (2006)

وقد قامت منظمة اتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (إيفل www.eifl.net) بنشر النصر الأصلى باللغة الانجليزية وقامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية، بعد الحصول على تصريح من إيفل. والنسخة العربية ترجمة مكتبة الإسكندرية وتحرير ومراجعة هالة السلماوى، ونشر الكتاب عام (٢٠٠٩) مكتبة الإسكندرية جميع الحقوق محفوظة (وإن كانت قد توجهت الى الاستخدام غير التجارى مسموح به)، وتأتى هذه الترجمة فى إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا كندا إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانيات المادية.

Hala essalmaw@biblalex.org.

ويشمل محتوى الكتيب المصنوعات التالية: تمهيد / العلاقة بين حقوق التأليف وقانون العقود / تدابير الحماية التكنولوجية القفل الثلاثى الأحكام / حقوق المؤلف ومدة الحماية والملك العام / المصنفات اليتيمة / الإدارة الجماعية لحقوق التأليف / حق الإعارة العامة / حق قواعد البيانات / التجربة الأوربية /المشاع الابداعى رخصة المئذر المفتوح / الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الاكاديمى / حقوق المؤلف واتفاقيات التجارة / صناعة السياسات الدولية ومنظمة الوايبوا، وصناعة السياسيات الوطنية من أجل قوانين عادلة لحقوق التأليف.

١٣-ناريمان إسماعيل متولى (٢٠١٠) حماية حقوق التأليف فى العصر الرقمى: دراسة فى الحوار الدائر بين المؤيدين والمعارضين . بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ص ١٣٨٣ - ١٤١٣.

تناولت الباحثة أهم توجهات قانون حق التأليف للألفية الرقمية (DMCA)، ومدى تقبل المجتمع الأمريكى له، حيث لم يسبق فى التاريخ الإنسانى هذا التهديد المتمثل فى سوء استخدام حق التأليف، مع ظهور الإنترنت فهناك أكثر من ٥٦ بليون وثيقة، يتم تحميلها على الإنترنت كل عام، وكثير منها لا تحمل إذنا صريحاً

للاستخدام ورقمنة المحتوى، وما يؤدى إليه ذلك من سهولة المرور الإلكترونى عبر البريد الإلكترونى والروابط، وهذه ليست إلا جزءاً من المشكلة التى تحدثت عن المحاورات الصاخبة حول حق التأليف الرقمى بين المؤيدين والمعارضين، حيث يقول المعارضون للقانون إن الحمايات الجديدة ضد مخالفة هذا القانون تهدد بإطفاء شعلة الإبداع والتعبير الفنى، التى أشعلتها الإنترنت واستبدلتها برقابة واسعة غير مسبوقة، وحتى الاستثناءات فى القانون بالنسبة للاستخدام العادل فهى فى حدود ضيقة أو غير قابلة للتصديق، ومن ثم غير مستخدمة، وجاءت الباحثة بتعليق أحد أساتذة القانون الأمريكيين بجامعة هارفارد على هذا القانون بأنه سخرية أو استهزاء للقوانين الأمريكية، وهذا لا يجعلنى راضياً أن أكون أستاذاً للقانون فى أمريكا، كما أشارت إلى آخرين ممن يعتبرون هذا القانون غير دستورى؛ لأنه يصادر حرية التعبير ويهدد البحث العلمى.

١٤-بوعناقة سعاد (٢٠١٠) دور العموميات الخلاقة فى دعم حركة الوصول الحر فى الوطن العربى. بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ص ١٤٥٣ - ١٤٦٧.

وجاء فيما كتب أن قضية حماية الملكية الفكرية للمصنف الرقمى من أهم التحديات التى تواجهها التشريعات فى الوقت الحاضر، فضلا عن أنها تشكل تحديات مخيفة على الفكر والإبداع، والعمل فى البيئة الرقمية يتطلب إيجاد التوازن بين الأطراف التى تتعامل مع هذه البيئة، ولعل الصيغة المناسبة هو حصول المؤلفين على حقوقهم الفكرية والأدبية مع المرونة فى هذه الحقوق باستخدام **تراخيص العموميات الخلاقة** وتشكل هذه الترتيبات أساس ما يسمى بالعموميات الخلاقة creative commons.

١٥-هالة السلماوى (مراجعة وتحرير ٢٠٠٩) العموميات الخلاقة (أو المشاع الإبداعى): رخصة المصدر المفتوح من كتاب تريسا هاكت Hachett, Teresa من منظمة اتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (إيفل) ترجمة ونشر مكتبة الإسكندرية: تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوى ص (٣٧ - ٣٩).

وقد جاء فيه أن المشاع الابداعى هو رخصة "مصدر مفتوح"، ونشر تصميمها لتصف عائلة من الرخص التى تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد، وهناك عدة أشكال من الرخص، قد تتضمن بعض الحقوق المحفوظة وحتى الإهداء إلى الملك العام Public Domain.

١٦- **عبد اللطيف صوفى (٢٠١٠) المكتبات وحقوق النشر الرقمية فى عصر المعرفة بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حيث جاء موضوع الترخيص من ص ١٣٥٢ - ١٣٦٤: تعريفه وأنواع التراخيص ونماذجها وهيكل الترخيص وبنيته الأساسية، ثم خاتمة جاء فيها ما يلى.**

جعلت التطورات التكنولوجية المتلاحقة، بإمكان المكتبات، امتلاك مداخل عن بعد للمراجع الرقمية، خدمة للدراسة والبحث. وقد تحقق ذلك عن طريق الترخيص والشرعية، وأصبحت مداخل مالكي بنوك المعطيات (Databases)، سواء منها فهارس المراجع المطبوعة، أم النصوص الكاملة، يمكن تحصيلها أيضا عن طريق الترخيص.

إن تحديد فئات المستفيدين من الترخيص للمراجع الرقمية، هو في حد ذاته نوع من التحدي، وبخاصة عند تشاطر المعلومات والتعاون، وهذه الأخير، ليست الصعوبة الوحيدة في الطريق، بل هناك صعوبات أخرى تخص المستفيدين أيضًا والدفع، لأنه بعد ذلك تصبح المكتبات، مرتبطة بالتزامات قانونية، لا تستطيع الخروج عنها، أو تعديلها.

ولم تكن قضية مراجعة الترخيص، والتفاوض حوله، في يوم من الأيام، نشاطًا تقليديًا، أو دورة دراسية تقيمها معاهد المكتبات، بل قضية شديدة الحساسية، تتطلب من المكتبيين مواكبتها من مختلف جوانبها، مع تدعيم معارفهم باستمرار حولها؛ حتى يتمكنوا من التحكم بها، وودعم مواقفهم حيالها، وتأمين مصالحهم، ومن ثم مصالح مكتباتهم من التحكم بها، ودعم مواقفهم حيالها، وتأمين مصالحهم، ومن ثم مصالح مكتباتهم، وقد استطاعوا التقدم في هذا المجال، عبر التشاور والتعاون وتشاطر المعلومات حول تطبيقات نماذج الترخيص. وقد اكتشف هؤلاء مع الوقت، أهمية العمل مع الجهات القانونية، ومجامعها، وكانت متابعتهم لهذا الأمر المهم، سبيلاً لامتلاك عديد من المهارات لحسن معالجته،

مدعمين بمنظماتهم، وجمعياتهم المهنية، بل حتى بالرأى العام، الوطني والإقليمي. إن عشرية واحدة من الخبرات، كانت كافية للتسلح بالمهارات المطلوبة الخاصة بإدارة هذا الموضوع المهم، والتقدم به خطوات واعدة إلى الأمام فى وقت قصير.

١٧-عبد الرزاق مصطفى يونس (٢٠١٠) حقوق الملكية الفكرية فى فضاء افتراضى (ضمن بحوث المؤتمر السنوى للاتحاد العربى.

تناول الباحث فى عدد (١٧) ص هذه الدراسة، وشملت (١٣) مرجعًا باللغة العربية، وعدد (١٤) مرجعًا معظمها باللغة الإنجليزية، كما جاءت مواقع الويب Web فى معظم المصادر وكانت العناوين الفرعية كما يلى: المستخلص / التقديم / تعريف الملكية الفكرية / الاتفاقيات التي تحكم الملكية الفكرية / حق التأليف وملكية المعلومات والتغييرات التكنولوجية / مصادر المعلومات الإلكترونية وعالمية الوصول في الفضاء الافتراضي / المكتبات الإلكترونية / الافتراضية وحقوق التأليف / برامج الحاسوب والملكة الفكرية.

أمن المعلومات ومتطلبات الحماية / آليات الحماية / معايير نظم الحماية / قانون حق التأليف والملكية الفكرية في الأردن / خاتمة.

المستخلص: يستعرض البحث المسائل القانونية التي يثيرها استخدام شبكات المعلومات وأساليب النشر الإلكتروني، ومدى الحاجة إلى قوانين ملزمة لحماية حق التأليف للأعمال المنشورة على الإنترنت، وكذلك حقوق المستفيدين للوصول إلى هذه الأعمال.

ويركز البحث على أهمية أنظمة الحماية والأمان للمعلومات المخزنة على النظم الآلية بالاتصال المباشر، ومحدداً مصادر المعلومات الإلكترونية والقوى التكنولوجية المؤثرة على عالمية الوصول إلى الأدب المنشور في الفضاء الافتراضي، خاصة مع التطورات في شبكة الإنترنت.

ويركز البحث على النشر الإلكتروني وانبثاق المكتبات الإلكترونية أو الافتراضية، ومدى الحاجة إلى حماية حقوق التأليف والملكية الفكرية المتاحة من خلالها، علاوة على برامج الحاسوب المطورة في هذا المجال.

ويخلص البحث البحث بسرد متطلبات وآليات الحماية؛ لضمان أمن المعلومات الإلكترونية ، والاعتبارات اللازمة لذلك.

١٨-**حقوق المؤلف فى البيئة الرقمية وتأثيرها على المكتبات:** التشريعات العمانية نموذجًا. إعداد وليد البادى، ومحمد الرابحى جامعة السلطان قابوس، عمان (المؤتمر السنوى للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات "أعلم: المغرب ٢٠١٠") جاءت بعصر الإحصائيات المهمة فى حجم الانتاج الفكرى كما يلي:

إن العالم ينتج ما بين 1 , 2 Exabyates من المعلومات سنوياً لكل نسمة، علماً بأن 1 = Exabyte billion gigabytes

1 KB – 1000 B	$= 10^3 \rightarrow$ KB Kilobytes
1 MB – 1000 KB	$= 10^6 \rightarrow$ MB Megabytes
1 GB – 1000 KB	$= 10^9 \rightarrow$ GB Gigabytes
1 TB – 1000 GB	$= 10^9 \rightarrow$ TB Terabytes
1 EB – 1billion GB	$= 10^{18} \rightarrow$ Bytes EB Exabytes

وتشير الدراسة إلى أن الوثائق المطبوعة مهما كان وعاؤها، لا تمثل سوى ٠,٠٠٣% من المجموع. هذا ويعد التخزين الممغنط أكبر وعاء لخزن المعلومات والأكثر استخداماً، والأسرع تطوراً في مختلف دول العالم، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم ١ : الإنتاج العالمي لمحتوى أصلية مخزنة رقميًّا باستخدام طرق ضغط معيارية بـ Terabyts لسنة ١٩٩٩ (chanle,peter,2000).

زمن بين نتائج الدراسة ما يلى:

١- أبرز الباحثان مفهوم حقوق المؤلف، وكيف أنه حق استشاري يحظى به أي يتمتع بهذا الحق الذي يشترط فيه أن يكون مبتكراً وأصيلا؛ لكي يرتقى إلى هذه المنزل، ثم تطرقنا إلى الحقوق والمعنوية للمؤلف.

٢- ثم تعرضت الدارسة إلى حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ولحماية القانون العماني لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات، وتعرفنا إلى بعض الشروط لاستغلال

obeikandl.com

المواد الرقمية كالتعليم والحفظ أو تهم الرأي العام، ثم ناقشت الدراسة الإعارة والخدمة المرجعية للمواد الرقمية ومدى تأثيرها في المكتبات من حيث الكلفة المالية والعوامل النفسية بين الأمين والمستفيد والبائع.

٣- أخيراً تناولت الدراسة واقع حقوق المؤلف فى سلطنة عمان، وقد توصلنا إلى حرص السلطنة شانها شأن الدول الأخرى على حماية حقوق المؤلف، سواء في البيئة التقليدية أم الرقمية، ويتضح ذلك من خلال:

٤- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المؤلف (انضمامها إلى المنظمة العالمية للملكية لفكرية (الوايبو) عام ١٩٩٧).

٥- إنشاء دائرة للملكية الفكرية تقوم بتنفيذ قانون حقوق المؤلف.

٦- التعاون مع مختلف المنظمات والهيئات الدولي في مجال قانون حقوق المؤلف.

الدراسات الأجنبية :

١- **فى دراسة (لاندسمان Landesman) وعنوانها Copyright and the Internet حق التاليف** والإنترنت، جاء فيها أن الإنترنت أوجدت تحديات جديدة سواءً بالنسبة لمالكي حقوق التأليف أو للمستفيدين من المعلومات؛ فالإنترنت أتاحت للناس جميعًا كافة أنواع المواد على الإنترنت من كتب ومقالات وتقارير وأبحاث وغيرها، وفي المقابل لا يغطى قوانين حقوق التأليف التقليدية الجوانب التنظيمية لاستخدامات الإنترنت، والحصول على المعلومات من المصادر الإلكترونية.

وقد تطرق الباحث لبعض الأنظمة والقوانين الجديدة فى مجال حقوق التأليف على الإنترنت، ومنها: قانون حق التأليف الألفية الرقمية (DMCA)، معاهدات الملكية الفكرية العالمية (WIPO).

وحث الباحث على أهمية العمل بهذه القوانين حفظا لحقوق التأليف واستمرارًا للإبداع والتفوق (لاندسمان Landseman، ١٩٩٨م)؛ أى إن قانون DMCA فى رأى الكاتب يحقق الحفاظ على حقوق المبدعين وبالتالي دفع مسيرة التقدم في العالم.

٢- **وفى دراسة (بترسون، Patterson، ١٩٩٨م). "Copyright Misuse and Modified Copyleft: New Solutions to the Challenge of Internet Standardization"، أو سوء استعمال حقوق التأليف وحرية النسخ المعدلة: حلول جديدة لتحديات المعايير للإنترنت. وطالب الباحث بضرورة تبنى نظام معياري للتصفح والبحث في الشبكة والبريد الإلكترونى وبرمجة الشبكة.**

٣- **فى دراسة جورجيا. ل هارپر (Harper, Georgia, k 2000) بعنوان حقوق التأليف بين الثبات والتغيير.**

وقد تناولت أهمية قانون التأليف للمستفيد؛ بالنسبة لاستخدام المواد التى تبث عبر الإنترنت فقد تم معالجتها من خلال التعديلات، التى أدخلت على القانون والمسماه "نظام حقوق التأليف الرقمى للألفية الجديدة" DMCA، والذى يفرض على الجهات التى تستخدم مواد، ينطبق عليها قانون حقوق التأليف، دفع اشتراك معين لصاحب الحق إلا فى حالة استخدامه للأغراض التعليمية.

٤- **فى دراسة للباحثين هيث وساندرز (Heath, C and Sanders, A, 2001) بعنوان الملكية الفكرية فى العصر الرقمى: تحديات لاسيا.**

ذهب الباحثان إلى التساؤل عما يعنيه المفهوم الأمريكى والأوروبى للملكية الفكرية؟ وذلك ضمن البحوث التى قدمت لمؤتمر دراسات ماكو المعهد الأوروبى (IEEM) فى يونيو ٢٠٠٠، والتى شملت الصدام بين المعرفة الوطنية مع المفهوم الأوروبى الأمريكى – مفهوم العموميات الرقمية digital commons وإخضاع المعلومات لخصخصة السلع وإخضاع الانترنت للتجارة.

٥- **وفى دراسة قام بها ستيفن شراجس Schragis, Steven عام ٢٠٠١م بعنوان "هل احتاج لتصريح، قواعد الاستخدام العادل طبقاً لقانون حقوق المؤلف الفيدرالى"**

وتناولت هذه الدراسة حقوق المؤلف والتصريح بنشر العمل، سواء بمقابل مادى أو بغيره، بناء على اتفاق يتم بين المؤلف والناشر أو الطابع.

ومن حق الناشر أو المؤلف أن يتمتع بالحماية لعمله بما يسمى "الاستخدام العادل" Fair Use للعمل بحيث لا يحق لأي شخص آخر أن يقوم بنسخ العمل كاملاً، أو

اقتباسه دون الإشارة إلى صاحب الحق الأصلى، أو الحصول على تصريح منه بذلك.

والغرض من الاستخدام العادل أو الأمثل وصفاته بالنسبة للأعمال المحمية، ومنها: الاستخدام للأغراض التعليمية غير الهادفة للربح المادي، أو المستخدمة لغرض النقد، أو التعليق، أو لتقديم التقارير الصحفية، أو التدريس أو الأبحاث.

٦- **وفى دراسة لميشال باتيستى Michele Battisti عام ٢٠٠٢م بعنوان "الاهتمامات الدولية بقضايا حق الحصول على المعلومات".**

وقد أشارت الدراسة إلى الاجتماع السنوى رقم ٦٨ خلال الفترة بين 18, 24 Aug. 2002 للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات، ومؤسساتها (إفلا) بمدينة جلاسكو، وقد تمحور اللقاء حول المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بالنسبة لكل فرد، وما يتطلبه ذلك من توفير لجودة وتنوع الخدمات، كذلك البيئة السليمة والأجواء الديمقراطية الراقية.. وبطبيعة الحال، فإن المسائل القانونية والحقوقية للمسألة، على غرار حق المؤلف والإيداع النظامى ورخص استخدام الوثائق المحفوظة على وسائط إلكترونية، بالإضافة إلى المحافظة على التراث الثقافى البشرى، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة توحيد الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق المؤلفين في أوروبا بما يتناسب مع اتفاقية "بيرن" وبقية النصوص القانونية الأخرى المعدلة لها، مع وجوب احترام خصوصيات كل بلد، على ألا تتعارض تلك الخصوصيات مع جوهر المسألة.

كما أشار الباحث إلى اللوائح والأنظمة، التي تنظم مسألة حقوق المؤلف في دول العالم الثالث بالتأكيد على أنه يغلب عليها صفة الارتجالية وعدم مسايرة الواقع؛ خاصة وأن تلك اللوائح والأنظمة لا تهم سوى الوثائق ذات الأوعية الورقية.

وذكر بأن موضوع حقوق التأليف، على الرغم من أهميتها، إلا أنها تعد مسألة هامشية مقارنة مع المشكلات الكبيرة الأخرى، التي تتخبط فيها تلك الدول على غرار ازدياد نسبة البطالة والجهل والفقر.

٧- **فى كتابها عن مقاومة حق التأليف: دراسة لمحاولة إيجاد التوازن بين المبدعين والمستفيدين.**

أشارت ديبورا هالبرت (Halbert, Debora, 2006) إلى كثرة التأليف فى حقل التأليف وقوانين براءات الاختراع كان فى تدعيم حقوق الملكية، حتى أصبحت هذه الحقوق متناقضة وتخرق القواعد المتعارف عليها، وكل فصل من الكتاب يناقش كيف قامت المقاومة بالنسبة لقضايا إتاحة براءات الاختراع الطبية وإتاحة المعلومات والموسيقى، وإتاحة براءات الاختراع المتصلة بمواد الوراثة. والكتاب يناقش اتفاقيات التراخيص بالمقارنة بالمصدر المفتوح، ومقاومة جعل الإنسان كسلعة وغيرها من الموضوعات.

٨- **فى كتاب الأكاديمية الايطالية لوسى نيكولا (Lucci, Nikola, 2006) بعنوان: الميديا الرقمية والملكية الفكرية: إدارة الحقوق وحماية المستهلك.**

ركزت فيه المؤلفة على الإجراءات الموضوعة ضد التحايل anti-circumvertion فضلا عن دراسة مجالات التكامل التكنولوجى الكونى – الإجراءات الخاصة بالحماية التكنولوجية – نظم إدارة الحقوق الرقمية (DRM) – صناعة المحتوى – الخبرة الرقمية – قانون حق التأليف الرقمى الألفى (DMCA).

٩- **فى كتابها عن الكونية والملكية الفكرية، تعتبر الباحثة ألكسندرا جورج (George, Alexandra, 2006)**

أن قوانين الملكية الفكرية قد أصبحت متشابكة خصوصاً مع الكونية، ويتناول الكتاب السياسة والاقتصاد وتأثير الملكية الفكرية الكونية، ويناقش اتفاقية تريبس TRIPS ومعارضة ربط قضايا الملكية الفكرية بالتجارة العالمية، وأن الملكية الفكرية هى أحد أشكال الاستعمار الجديد.

١٠-**كتاب الأستاذ الدكتور كيمبرو ماكلويد (Mcleod, Kembrew, 2007) بعنوان حرية التعبير بين المقاومة والقمع فى عصر الملكية الفكرية.**

فقد تحدث عن قوانين الملكية الفكرية الجديدة، والتى تستخدم فى خصخصة جميع أشكال التعبير من الإنتاج الفكرى الأدبى والروائى إلى الجينات البشرية، والقضاء حول عملية التعبير الابداعية الخانقة، ويملأ الدكتور كيمبرو ماكلويد كتابه بنماذج عن كيفية استباحة العموميات الفكرية العامة بواسطة الشركات الاحتكارية، وتساءل هل يمكن جعل الجينات براءة اختراع؟ وإذا أردت استخدامها فى البحث

العلمى فلابد من دفع أتاوة أو رسم للشركة؛ أى إن ذلك بغرض سد الطريق أمام علاجات كثيرة للسرطان والسكر وأمراض القلب وغيرها؟

١١-فى دراسة للباحثة نانسى خو (KHO, Nancy, 2007) بعنوان مسايرة حق التأليف للعصر الرقمى:

أشارت إلى أن هناك أكثر من ٥٦ بليون وثيقة، يتم تحميلها على الإنترنت كل عام وكثير منها لا يحمل إذناً صريحاً للاستخدام، كما أن رقمنة المحتوى وما يؤدى إليه من سهولة المرور الالكترونى والروابط ليس إلا جزءاً من المشكلة، وقد ذكرت الباحثة نانسى أن أهم تشريع له تأثير على توزيع الميديا الرقمية هو قانون حق لتأليف للألفية الرقمية (DMCA) لعام ١٩٩٨، والذى يحرم اختراق الأعمال التى لها حق التأليف، والناقدون لهذا القانون يذهبون إلى أن شركات الميديا تحاول منع الاستخدام العادل لهذه المواد.

١٢-أما الباحثة چيسيكا ريمان (Reyman, Jessica, 2009) فتذهب فى كتابها بعنوان بلاغة الملكية الفكرية: قانون حق التأليف وتنظيم الثقافة الرقمية:

إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت توتراً متصاعداً بين بناء الإنترنت المفتوح أمام العالم، والقيود القانونية على الأنشطة على الخط المباشر، وكانت التكنولوجيات المستحدثة ذات تأثير سلبى على التسجيل الرقمى وعلى نظم المشاركة فى الملفات، وغيرت بالتالى من توقعات المستفيدين المستقبلية فى إمكانيات الإفادة القصوى من المعلومات الرقمية.

أى إن هناك فجوة توسعت بين قانون حق التأليف الأمريكى والحقيقة الاجتماعية للأنشطة اليومية، فقامت الباحثة بمقارنات بين الملكية الفكرية والملكية المادية، وأن هناك آثاراً مدمرة لدخول الجانب التجارى والتكنولوجى على الملكية الفكرية وعلى مستقبل الثقافة الرقمية.

١٣-فى دراسة ستيڤن پينى (Penny, steven, 2009) بعنوان الجريمة وحق التأليف والعصر الرقمى:

تشير الدراسة إلى مجال تجريم مخالفة حقوق التأليف الرقمية وتقييمها فى دول مختلفة، وأن هناك من يعارض فرض هذه العقوبات وعلى العكس من ذلك فهناك

من يحاول فرض زيادة العقوبات أمام التهديدات التقنية الجديدة، التى يسرت نسخ البحوث والدراسات من الإنترنت، ومن ثم زيادة الإجراءات القانونية وضراوة العقوبات وقوتها؛ مما يهدد عملية الرقمنة والاستخدام العادل المتعارف عليه، فضلاً عن مصادر التقنيات نفسها التى تتحايل circumvert على الحمايات ضد النسخ غير المصرح به.

١٤-فى دراسة لاثنين من أساتذة القانون نيڤا إيلين وكورين وايلى سالزبرجر (Elin-koren, Niva & Eli salzberger, 2010) تحت عنوان قانون واقتصاد الملكية الفكرية فى العصر الرقمى: وحدود التحليل

تناول الباحثان التحليل الاقتصادى والقانونى للملكية الفكرية مع التركيز على السلع المعلوماتية التى تعتمد على الثورة التكنولوجية المعاصرة ولاحظ الباحثان أن الإنتاج الفكرى المتزايد عن قانون واقتصاد الملكية الفكرة لا يتحدث عنهما بصوت واحد، فالخطاب الاقتصادى المستخدم فى الدراسات القانونية أو فى وضع السياسات يشمل جوانب متعددة، تعكس مداخل مختلفة تماماً لاقتصاديات الأعمال المعلوماتية، ولكل واحد منها أساس فى أيديولوجية ومنهجية مختلفة أيضًا؛ لمواجهة ثورة المعلومات والمعرفة.

ويتعرض الكتاب للتعديلات الجوهرية فى المنهجية والافتراضات التى يجب استخدامها فى المدخل الاقتصادى حتى تحتفظ بالإطار التحليلى المفيد لتناول بحوث الملكية الفكرية فى عصر المعلومات والمعرفة.

١٥-رسالة الباحث چوناثان ميللر (Miller, Jonathan, 2009) بعنوان دور جمعية المكتبات البحثية في تطوير قانون حق التأليف لعام ١٩٧٦، وهى رسالة دكتوراه ممنوحة من مدرسة علوم المعلومات برنامج علم المكتبات والمعلومات من جامعة بتسبرج بأمريكا.

مازال قانون ١٩٧٦ يشكل المراجعة الأخيرة لقانون حق التأليف الأمريكى والذي استمرت مراجعته (٢١) سنة من عام (١٩٥٥ – ١٩٧٦) وقد شكل أمناء المكتبات، بما فيهم الممثلون لجمعية المكتبات البحثية إحدى الجماعات المشتركة؛ للتأثير على الشكل النهائى للتشريع، وبالتالي فهذا تحليل تاريخى للجمعية ودورها

في هذه العملية؛ اعتماداً على المصادر الأرشيفية وعلى الوثائق الحكومية الأولية وعلى الإنتاج الفكرى المهنى المعاصر، ووضعت الرسالة أربعة أسئلة، وهى: (١) كيف ولماذا وضعت الجمعية مواقفها في مراجعة قانون حق التأليف وكيف تغيرت هذه المواقف مع الزمن؟ (٢) كيف اختلفت مواقع الجمعية عن غيرها من الجماعات الأخرى المشتركة داخل مهنة المكتبات وخارجها في المجتمع البحثى الأكاديمى. (٣) كيف وضع ممثلو الجمعية للنشطاء مواقعهم في السياسة العامة للمراجعة. (٤) كيف كان التأثير للجمعية في تحقيق هذه الأهداف وهل تحققت جزئيًّا أو كليًّا أو لمن يكن لها تأثير؟ وقد درس الباحث ذلك على ثلاث فترات هي (١٩٥٥ – ١٩٦٠) ودراسة ممارسة النسخ في المكتبات ثم (٦٧ – ١٩٦١)، والتي وصل فيها الأمناء البحثيون إلى شكل من أشكال التشريع بالتعاون مع جماعة التربية حتى صياغة القانون في وضعه النهائى، وكانت ناجحة جزئيًّا في التأثير على هذا التشريع.

١٦-رسالة الباحث مينچونج كيم (Kim, Minjeang, 2005) بعنوان تحليل رخص العموميات الخلاقة كحل لمشكلة حماية حق التأليف فى العصر الرقمى.

وهى رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة شمال كارولينا فى سياتل هيل وجاء فيها أن التكنولوجيا الرقمية قد أحدثت آثارا معقدة على قانون حق التأليف وظهر الصراع عنيفاً بين الحاصلين على حق التأليف، والذين يطمحون إلى وضع آليات شديدة لإنفاذ هذا الحق لحماية حقوقهم، وعلى الجانب الآخر هناك المستفيدون والباحثون وجمهور الناس، الذين يرون المصلحة العامة فى إتاحة واستخدام هذه الأعمال التى لها حق التأليف.

وتحاول الدراسة اكتشاف دور العموميات الخلاقة Creative Commons على اعتبار أنها تعتبر حلا قابلاً للحياة Viable لحماية حق التأليف وإعطاء الرخص لاستخدام هذه الأعمال الحاصلة على حق التأليف، وقد استخدم الباحث فى دراسته استبيانا يعتمد على الويب، وكذلك المقابلات مع المنتجين للأعمال الإبداعية والتعرف على الصالح الخاص والصالح العام من هذه الوسيلة الجديدة، وأظهرت النتائج أن رخص العموميات الخلاقة يمكن أن تخفف من بعض

المشكلات، التى سببها الصراع حول حق التأليف بين المبدعين والمؤلفين والمستفيدين.

وسيفيد الباحث من هذه الدراسات السابقة فى رسالته، وإن كان سيقوم بتحديثها والإضافة إليها خصوصاً فى المجالات التى ستتناولها عن جمهورية مصر العربية.

١٧- **حق التأليف والمكتبة الرقمية (رسالة ماجستير): Erwin, Jeff (Nov. 2008) Copyright and the Digital library. Msc. School of Library and Information Science, San Jose State University.** مستقبل المكتبات في المستقبل الرقمى أمر غير متفق، ويدور هذا الشك يدور حول قدرة المكتبة على الاستمرار كمعهد يقوم بإعارة الميديا لأن هذه الميديا قد أصبحت رقمية على سبيل الحصر، كما أصبح المستفيدون متعودين على استخدام الحاسبات والإنترنت للوصول إلى المصادر التي يحتاجون إليها، وبالتالي تحتاج المكتبات لعلاقة جديدة لحدود قانون حق التأليف، أي إننا نريد قانوناً لا يهدد قدرة المكتبات على الإعارة والوصول إلى المواد الالكترونية، بمقدرتها السابقة نفسها في السيطرة على مقتنياتها المطبوعة، أي إن المكتبات يجب أن تستند إلى استحقاق قانوني للإعارة وامتيازات التعامل مع المستفيدين والمكتبات الأخرى غير مدينة للمصالح التجارية في العالم الرقمى الجديد، قبل أن تفقد المكتبات قيمتها الاجتماعية والاقتصادية.